AL KUT JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES
Publisher: College of Economics and Management - Wasit University

تحليل واقع السياسة المالية في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022)

م. د ايمان مظفر يوسف كاظم
كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة واسط

المستخلص

تُمثلُ "السياسة المالية" من أهم الأدوات المؤثرة على الأنشطة الاقتصادية في أي دولة، وان اتجاهات السياسة المالية في العراق خلال المدة (2004-2022) ارتبطت بطبيعة الظروف الاقتصادية والسياسية والمشكلات والمرحلة التي يمر بها العراق ؛ إذ إنَّ العراق شهد تزايد ظاهرة عدم الاستقرار السياسي الذي أثر تأثيراً كبيراً على النشاط الاقتصادي وخاصة على السياسة المالية، علما أن السياسة المالية تستطيع عن طريق أدواتها أن تحقق الاستقرار الاقتصادي لأنَّها تُعدُّ أسلوباً لإدارة الاقتصاد، وبهذا فإنَّ أثر السياسة المالية في الاقتصاد بعد عام (2003) لم يكن بالمستوى المطلوب؛ لأن الاقتصاد العراقي هو اقتصاد أحادي الجانب واعتماده على العوائد النفطية، وتذبذب تلك العوائد مما يؤثر تأثيراً كبيراً على الوضع الاقتصادي للبلد، عن طريق زيادة الانفاق العام المستمر، وأن النسبة الأكبر تكون دائما للنفقات التشغيلية(الجارية) منها: (زيادة الرواتب-والأجور-والمنح-والإعانات وتخصيصات البطاقة التموينية-وشبكة الحماية الاجتماعية)، كلُّ هذا انعكس على حساب النفقات الاستثمارية، فعلى الرغم من ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإيرادات، التي وجهت الى الانفاق العام، وأن الفساد الإداري والمالي كان التحدي الأخطر في البلد، ولابد للسياسة المالية التنسيق مع السياسات الاقتصادية الأخرى؛ لأنَّها تشكل منظومة الاستقرار الاقتصادي في البلد .

الكلمات المفتاحية: الايرادات العامة، النفقات العامة، صافي الموازنة

Abstract

Fiscal policy is one of the most important tools influencing economic activity in any country, and the trends of fiscal policy in Iraq during the period (2004-2022) were linked to the nature of as "the economic and political conditions, problems and the stage that Iraq is going through, Iraq witnessed an increase in the phenomenon of political instability, which greatly affected

economic activity, especially fiscal policy, knowing that fiscal policy can achieve economic stability through its tools because it is a method of managing the economy, and thus the role of fiscal policy in the economy after (2003) was not at the required level, because the Iraqi economy is a one-sided economy and its dependence on oil revenues, and the fluctuation of those revenues, which greatly affects the economic situation of the country, by increasing continuous public spending, and the largest proportion is always for operating expenses (current), (such as increasing salaries - wages - grants - subsidies and allocations for the ration card - and the social protection network), all of this was reflected in the expense of investment expenditures despite the rise in oil prices and the increase in revenues, which were directed to public spending, and financial corruption The administrative was the most serious challenge in , as it "the country, and the financial policy must be coordinated with other economic policies constitutes the system of economic stability in the country.

Keywords: public revenues, public expenditures, net budget

المقدمة

تمثلُ السياسة المالية جزءًا مهماً من السياسة الاقتصادية؛ إذ تؤدي السياسة المالية دوراً مهماً وفعالاً، وأن السياسة المالية في العراق مرتبطة بطبيعة الظروف الاقتصادية والسياسية والمشكلات والمرحلة التي يمرُّ بها العراق.

إنَّ انطلاق مهام السياسة المالية في العراق، اقترن بولادة الريع النفطي، وأن هذا جعل آلية عملها محكومة بالمؤثرات الخارجية، مما أدّى إلى إعاقتها عن الأداء الصحيح في كثيرٍ من الأحيان، وأضعف من فاعليتها، وأيضا أجبرها على التخبط بين الممكنات المحتملة التطبيق، وأن الفساد المالي والإداري وعدم الشفافية أدّى إلى تفريغ قدرة مؤشرات السياسة المالية التي بصدد دراستها، بشكل مفصل على تأثيرها بشكل قوي على الاقتصاد العراقي ، ومن هذه المؤشرات الإيرادات العامة بشقيها الايرادات النفطية والضريبية والايرادات الاخرى وصافي الموازنة ومؤشر النفقات العامة بشقيه الانفاق الجاري(التشغيلي) والانفاق الاستثماري.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في أنَّها تتناول دراسة الدور أثر السياسة المالية على مسار الاقتصاد العراقي في المجالات الاجتماعية والاقتصادية، وكيفيّة التغلب على المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

مشكلة البحث

إنَّ الحياة الاقتصادية العراقية تعرضت للكثير من العثرات والهفوات التي أدَّت إلى إعاقة سيرة تقدم الاقتصاد العراقي خلال المدة (2004-2022)، وبما أنَّ "السياسة المالية" هي أحد الأسس التي يتركز عليها "الاقتصاد العراقي" وتؤثر في إنجاح الاستقرار الاقتصادي بشكل أو بآخر.

فرضية البحث

فرضية مفادها أن السياسة المالية في العراق وبأدواتها يمكن أن يكون لها أثر كبير في توجيه موارد الاقتصاد العراقي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. وهذا يعتمد على طرق رسم السياسة المالية وإعادة النظر في بعض الأنظمة القانونية، والتشريعات الخاصة بها، والمتابعة الجادة في تنقيدها.

هدف البحث

يهدف البحث الى تحليل واقع السياسة المالية في الاقتصاد العراقي في تحقيق الاستقرار عن طريق التركيز على الإيرادات العامة والنفقات العامة.

المحور الاول

الإطار المفاهيمي للسياسة المالية

اولا: مفهوم السياسة المالية

إن "السياسة المالية" هي مصطلح اشتق بالأصل من كلمة فرنسية (FISC) التي تعني " الخزانة او حافظة النقود "، ونقصد "بالسياسة المالية هي المالية العامة، وميزانية الدولة"، وقد عزز تطبيق هذا المصطلح الأكاديمي بشكلٍ واسعٍ بعد نشر الكتاب ("السياسة المالية ودورات الأعمال") لـــ البروفيسور الفين هانسن(ALVIN HANSEN)، ومفهوم "السياسة المالية" يعكس الحاجات والتطورات للمجتمع على مرِّ التاريخ (الربيعي، 2013: 64).

هناك عدة تعريفات لمفهوم السياسة المالية سنوضح بعضاً منها على سبيل المثال، فتعرف السياسة المالية بأنَّها (("هي مجموعة الأهداف والإجراءات والتوجهات والنشاطات، التي تتبناها الدولة لتأثير في الاقتصاد القومي والمجتمع، من أجل المحافظة على استقراره العام، وتنميته ومعالجة مشاكله، ومواجهة كافة الظروف المتغيرة")) (العمري، 1988: 443).

وتعرف السياسة المالية على أنَّها(("مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة، والنفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محدده")) (وجدي، 1988: 431).

وايضاً تعرف بأنَّها ((سياسة لاستخدام ادوات المالية العامة من برامج الايرادات والنفقات العامة لتحريك المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الناتج القومي - العمالة - الاستثمار – الادخار ، ذلك من أجل تحقيق الاثار المرغوب بها، وتجنب

الآثار غير المرغوبة على كل من: الدخل، والناتج القوميين، ومستوى العمالة، وغيرها من المتغيرات الاقتصادية")) (الحاج،2009: 201) .

ومما سبق عرضه من تعريفات نستطيع أن نقول إننا جميعنا نتفق أنَّ السياسة المالية هي ((" أداة الدولة لتحقيق أهداف الدولة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بواسطة التأثير على النشاط الاقتصادي"))؛ إذ أنها تمثل "برنامج عمل تضعه الدولة عن طريق إيرادها العام وإنفاقها العام، إلى جانب القروض العامة، وذلك لتحقيق أهداف محددة: أهمها النهوض باقتصاد البلد، ومحاولة إبقائه مستقراً، من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية، وامكانية إزالة الفوارق بين طبقات المجتمع" .

ثانيا: أهداف السياسة المالية

أنَّ هدف السياسة المالية هو تحقيق أهداف (السياسة العامة) عن طريق استعمال " النفقات والإيرادات العامة" من جانب الحكومة؛ لأنها تسهم مساهمة كبيرة في تحقيق أهداف "التنمية الاقتصادية"، وايضا المساعدة الأكيدة في تحقيق (العدالة الاجتماعية)، عن طريق تكيف أدواتها، وتستطيع السياسة المالية أن تسهم في تحقيق الاستقرار (الوادي، العيساوي، 2007: 28). ولهذا نحاول في هذه الفقرة التطرق الى (الزبيدي،2013: 47-48):

1. تحقيق النمو الاقتصادي.
2. الوصول الى مستوى التشغيل الكامل.
3. تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.
4. التخصيص الأمثل للموارد وتوزيع الدخل.
5. الوصول إلى معدلات نمو مضطرده.
6. العمل على تحقيق رفاهية المجتمع وإعادة توزيع الدخل بشكل عادل.
7. تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
8. زيادة معدلات الاستثمار.
9. مواجهة مشكلة التضخم.

ثالثا: أدوات السياسة المالية

تشتمل السياسة المالية على أدوات تستعملها من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي عند حدوث التقلبات الدورية في الاقتصاد، فعن طريقها يمكن تنشيط أو تخفيض أي نشاط اقتصادي. ويمكن توضيح أهم هذه الأدوات بالآتي:

1. الايرادات العامة

إن "الايرادات العامة" من المؤشرات المهمة "للسياسة المالية"، هي ذات تأثير على مجمل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وتغطية النفقات العامة وتوجيه الاستثمارات وغيرها. تعرف الإيرادات العامة بأنَّها ((أداة مالية متمثلة بمجموع

الدخول التي تحصل عليها الحكومة من مصادرها المتعددة لتغطية نفقاتها العامة لتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي)) (عمارة، 2015: 31-32). وتعرّف الإيرادات العامة، أيضاً على أنَّها ((تلك المصادر التي تتحصل بواسطتها الحكومة على الأموال اللازمة لتسديد نفقاتها العامة، فهي كلُّ الأموال سواء كانت نقديةً أم عينيةً، منقولةً أم عقاريةً والتي تزود الخزينة العامة للحكومة بالإيرادات)) (دردوري، والأخضر،2018: 96).

وتقسم الايرادات العامة على قسمين رئيسين هما: الإيرادات الداخلية (المحلية)، والإيرادات الخارجية، وهما ذات تأثير مهم جدا في السياسة المالية، الإيرادات الخارجية تتعلق بالمساعدات، والهبات، من المنظمات الدولية والدول والاشخاص، أما الإيرادات الداخلية، وهي موضع بحثنا فيمكن أن نقسمها على ما يأتي:

أ. **الضرائب:** تُعدُّ الضرائب من أهم أدوات السياسة المالية؛ لأنَّها أحد مصادر الإيرادات العامة المهمة التي تصبُّ في خزينة الدولة، والضريبة أنَّها (("فريضة مالية يدفعها الفرد إجباراً للحكومة أو إحدى هيئاتها وبصورةٍ نهائية للمساهمة في الأعباء العامة من دون أيِّ نفع خاص يقابل دفع الضريبة")) (الحرتسي،2012: 28). من هذا التعريف يمكن معرفة خصائص الضريبة؛ إذ تفرض الضريبة بصورةٍ نقديةٍ وبشكلٍ جبري ونهائي وبلا مقابل لتحقيق منفعة عامة، فقد لجأت الدول إليها لغرض تمويل نفقاتها العامة، وقد زادت أهميتها نتيجة لتوسع الدول وتدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وقد أصبحت الضرائب اليوم، زيادة على أنَّها مصدرا للإيرادات، وأداة لتوزيع الدخول بين الأفراد - ومعالجة التقلبات الاقتصادية، وأيضا أداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتوجيه الاستثمارات بما يخدم الأهداف العامة للتنمية، إذ إنَّ الضريبة تؤدي دورا مهما في التأثير على مستويات النشاط الاقتصادي عن طريق توجيه عناصر الانتاج والاستثمارات بالاتجاه المرغوب بوساطة فرض ضرائب مختلفة بنسبٍ تصاعديةٍ تتناسب عكسيا مع مشاريع الاستثمار الموجه(الامين، وعبد الحميد،1983: 113).

ب. **الرسوم:** يعرف الرسمُ بأنَّه "مبلغ من المال، تجبيه الحكومة أو إحدى هيئاتها العامة جبراً من الأفراد مقابل خدمة أو منفعة خاصة للأفراد"، وبهذا فإنَّ عناصر الرسم هي الصفة النقدية والجبرية علاوة على الخدمةِ أو المنفعةِ الخاصة (العلي،2007: 84-87).

ج. **الدومين:** يقصد بالدومين هو "جميع العقارات والأموال المنقولة والمشاريع المملوكة للحكومة". وعليه يقسم الدومين على (عام) يهدف الى تحقيق نفع عام، وليس الربح مثل: الحدائق والمتنزهات ومشاريع الري والسدود، وغيرها، و(خاص) يهدف الى تحقيق الربح مثل: الأسهم والعقارات والسندات والمشاريع والتجارية الصناعية (عبد الحميد،2010: 229-231).

د. **القروض:** القرض هو "عقد تبرمه الحكومة أو إحدى هيئاتها، العامة مع الجمهور، أو ،مع حكومة أخرى، وبموجبه تتعهد على سداد أصل القرض مع الفوائد المترتبة عليه عند حلول أجل تسديده طبقاً لإذنٍ يصدرُ من السلطة المختصة" (عواد،2013: 180-182).

ه. **الإصدار النقدي:** هو "لجوء الحكومة لإصدار كميات جديدة من النقود بأشراف البنك، المركزي بما يتلاءم مع احتياجات النشاط، الاقتصادي"(فوزي،2000: 41).

2. النفقات العامة

تعرف النفقة العامة بأنَّها "مبلغ نقدي ينفقه شخص عام بهدف تحقيق منفعة عامة"(ناشد،2003: 27). ويقصد بالنفقات العامة هي "المبالغ النقدية التي تقوم الدولة بإنفاقها لتنفيذ برامجها ولإشباع الحاجات العامة"(شامية، والخطيب،1991: 41)؛

إذ إنَّ النفقات العامة هي الوسيلة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية التي تسعى إليها الحكومة لتحقيقها ضمن برامجها، وان "النفقات العامة من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تمارس تأثيرها في مجمل النشاط الاقتصادي عن طريق توظيفها لإشباع الحاجات العامة، وفقا للاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية. تأتي أهمية النفقات العامة عن طريق تعاظم دور الحكومة وتوسع سلطتها، وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية؛ إذ ترجع أهميتها إلى أنَّها الأداة التي توظفها الحكومة في سياستها الاقتصادية من أجل تحقيق الغايات المرجوة منها، وفي العراق، فقد أولت الحكومة النفقات العامة اهتماماً كبيراً لتتزايد سنة بعد أخرى، وحسب مقتضيات وحاجة الاقتصاد" (وزارة التخطيط، 2019: 23).

ويتم تقسيم النفقات العامة عادة على جزأين هما:

أ. **النفقات الجارية:** النفقات الجارية هي التي أعدت لغرض تمويل النفقات الجارية الحكومية بهدفِ تقديم الخدمات المتنوعة؛ لتنظيم النشاط الاقتصادي والاجتماعي، مثل: خدمات الدفاع والأمن والعدل والتعليم والخدمات الاجتماعية والثقافية، وخدمات المرافق العامة، وما ينفق في مجالات الأبحاث العلمية؛ إذ تمثل هذه النفقات الاستهلاك الحكومي (القريشي، 2012: 402). وتكون على نوعين هما: (زيني، 1985: 212).

- تعمل على إعادة "توزيع دخل القومي" من جهة إلى أخرى، ومن قطاع إلى أخر، من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة للمجتمع، وأيضا تتمثل بما يمكن أن تقدمه الدولة من نفقات وخدمات عامة، وما تستلزمه من سلع وأجور مرتبطة بهذه الخدمات التي تقدمها الدولة، وكما تشمل هذه النفقات الرواتب والأجور التي تدفعها الدولة للعاملين لديها، علاوة على مشتريات الحكومة من السلع والخد مات، وكذلك مشتريات الحكومة للأغراض العسكرية .
- النفقات التحويلية إذ "تتضمن الإعانات والمساعدات الاقتصادية والاجتماعية التي تقدمها الدولة للأفراد والمشروعات الاقتصادية والاجتماعية".

ب. **النفقات الاستثمارية:** تُعدُّ النفقات الاستثمارية واحدة من أهم أدوات السياسة الاقتصادية التي تهدف إلى تسريع النمو، الاقتصادي عن طريق زيادة معدلات الانفاق الاستثماري (القريشي، 2012: 406)؛ إذ يمكن تنقسم النفقات الاستثمارية على (يونس، 2015: 178):

- نفقات استثمارية (مباشرة): تتمثل في "إقامة المشاريع الصناعية والزراعية، التي يترتب عليها إنتاج سلع وخدمات تؤدي إلى زيادة الناتج القومي الإجمالي، وكما تخفف من الضغوط التضخمية، وكذلك تحسن الميزان التجاري، وتؤدي إلى زيادة العرض الكلي ، ومن ثم زيادة الصادرات.
- نفقات استثمارية (غير مباشرة): التي تتمثل "بإقامة البنى الارتكازية التي تؤدي إلى زيادة النشاط الاقتصادي وزيادة الإنتاج، وهي تحتاج إلى وقت أطول لإقامته، ولا يستطيع القطاع الخاص القيام بها".

المحور الثاني

تحليل تطور أدوات السياسة المالية في العراق للمدة (2004-2022)

أولاً: تحليل هيكل "الإيرادات العامة"

يوضح شكل الإيرادات العامة نسبة مساهمة تمويل مصادر الموازنة العامة، على الرغم من الأهمية نسبية لكل مصدر، فإنَّ نسب المساهمة واهميتها مختلفة من بلد إلى آخر؛ وذلك لاختلاف مكانة التطور الاقتصادي، ويمكنا التعرف على طبيعة هيكل الإيرادات العامة ونسب تأثيرها في توفير الايرادات للموازنة عن طريق تقسيم هيكلها على:

1- الإيرادات النفطية

يبين الجدول (1) ، الارتفاع في الواردات النفطية عام (2005) لتبلغ (39453950) م.د* عن عام 2004 الذي بلغ 32625109 م.د وبمعدل تغير سنوي يبلغ (21%)، ويعود ذلك إلى زيادة في أسعار النفط الخام مما أدّت الى زيادة الواردات النفطية ، بينما انخفضت "نسبة الإيرادات النفطية، من الإيرادات العامة" (99%) في عام 2004 إلى (97%) في (2005)؛ وذلك بسبب ارتفاع الواردات العامة عن الواردات النفطية، ورفع "العقوبات الاقتصادية" المفروضة على البلد، ونتيجة انخفاض الرقم، القياسي لأسعار مستهلك ، واستمرت هذه الواردات النفطية بالارتفاع بمعدلات موجبة بالتحديد عام (2008) حيث بلغ (77589443) م.د حتى عام 2009؛ اذ انخفضت الواردات النفطية إلى (51752350) م.د عن عام (2008) وبتغير سنوي سالب نحو (33- %) ، بينما انخفضت "نسبة الواردات النفطية - الواردات العامة" إلى (94%) ؛ وذلك بسبب الانهيار في أسعار النفط العالمي لتفاقم "الأزمة المالية العالمية" في تلك المدة، فانعكس على "الاقتصاد المحلي، للبلد النفطي" سلباً ، وفي عام 2010 رجعت الواردات النفطية للارتفاع إلى (63594168) م.د ، نتيجة الارتفاع في أسعار النفط الخام ، واستمرت هذه الارتفاعات في الإيرادات النفطية حتى 2013؛ اذ حققت انخفاض في الواردات النفطية لتبلغ (110677542) م.د، وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (1-%) ، فيما ارتفعت "نسبة الإيرادات النفطية عن الإيرادات العامة" إلى (97%) عن عام 2012؛ إذ بلغ (93%)؛ بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام خلال تلك المدة.

* م.د (مليون دينار)

أمَّا عام (2017) فقد حققت ارتفاع في الواردات النفطية بلغ (65071929) م.د عن (2016) التي بلغت (44267063) م.د وبمعدل تغير سنوي موجب (47%)، ونسبة "الإيرادات النفطية عن الإيرادات العامة" ارتفعت إلى (84%) ، نتيجة الاستقرار الأمني بعد القضاء على "المجاميع الإرهابية "، وأيضاً تحرر بعض المحافظات التي تعرض لها " المجاميع الإرهابية " ، واستمرت الزيادة في الإيرادات النفطية حتى سنة (2020)؛ إذ حققت انخفاض في الواردات النفطية بلغ (54448514) م.د عن (2019) اذ بلغ (99216318) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي سالب (45-%) ، وبلغت "نسبة الإيرادات النفطية عن الإيرادات العامة" إلى (86%) ، وذلك نتيجة تفاقم فيروس "كورونا" وايضاً تدني في "أسعار النفط في الأسواق العالمية" ، يلتزم العراق منذ مايو (2020) باتفاقيه "انخفاض الإنتاج" التي أقرتها منظمة أوبك"، فأثر ذلك على حجم صادراتها.

اما في عام (2022) فقد عادت الإيرادات إلى الارتفاع بلغت (153623277) م.د عن (2021)؛ إذ بلغت (95270298) م.د، وبلغت نسبة "الإيرادات النفطية، عن الإيرادات العامة" إلى (95%) عن عام (2021) إذ بلغ (87%) وهي الأعلى منذ 14 عاما، ويعزى هذا الارتفاع بفعل تبعات الحرب الروسية على أوكرانيا وارتفاع اسعار النفط وعلى سوق الطاقة العالمية، مع إبقاء دول تحالف "أوبك بلس (OPEC+) "على حصص إنتاجها كما هي، وأيضا بسبب إعادة فتح الأسواق العالمية إثر التعافي من جائحة كورونا، واستعادة نسق الصناعة والنقل بأنواعه.

(انظر الجدول 1 ، والشكل 1)

جدول (1)

تطور الايرادات النفطية في العراق للمدة (2004-2022) (مليون دينار)

السنوات	الإيرادات النفطية (1)	معدل التغيير % (2)	الإيرادات العامة الفعلية (3)	معدل التغيير % (4)	نسبة الإيرادات النفطية من الإيرادات العامة % (5)
2004	32625109	-	32982739	-	99%
2005	39453950	21%	40502890	23%	97%
2006	46908043	19%	49055545	21%	96%
2007	53154988	13%	54599451	11%	97%
2008	77589443	46%	80252182	47%	97%
2009	51752350	-33%	55209353	-31%	94%
2010	63594168	23%	70178223	27%	91%
2011	103061762	62%	108807392	55%	95%
2012	111326166	8%	119817224	10%	93%
2013	110677542	-1%	113840076	-5%	97%
2014	97072410	-12%	105364301	-7%	92%
2015	51312621	-47%	66470253	-37%	77%
2016	44267063	-14%	54839219	-17%	81%
2017	65071929	47%	77422173	41%	84%
2018	95619820	47%	106569834	38%	90%
2019	99216318	4%	107566995	1%	92%
2020	54448514	-45%	63199689	-41%	86%
2021	95270298	75%	109081464	73%	87%

2022	153623277	61%	161697437	48%	95%

المصدر :- من عمل الباحثة بالاعتماد على

العمود (1)(3) بيانات البنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والأبحاث، النشرة الاحصائية السنوية لسنوات متعددة.

العمود (2,4,5) من عمل الباحثة.

شكل (1)

تطور الإيرادات النفطية في العراق للمدة (2004-2022) (مليون دينار)

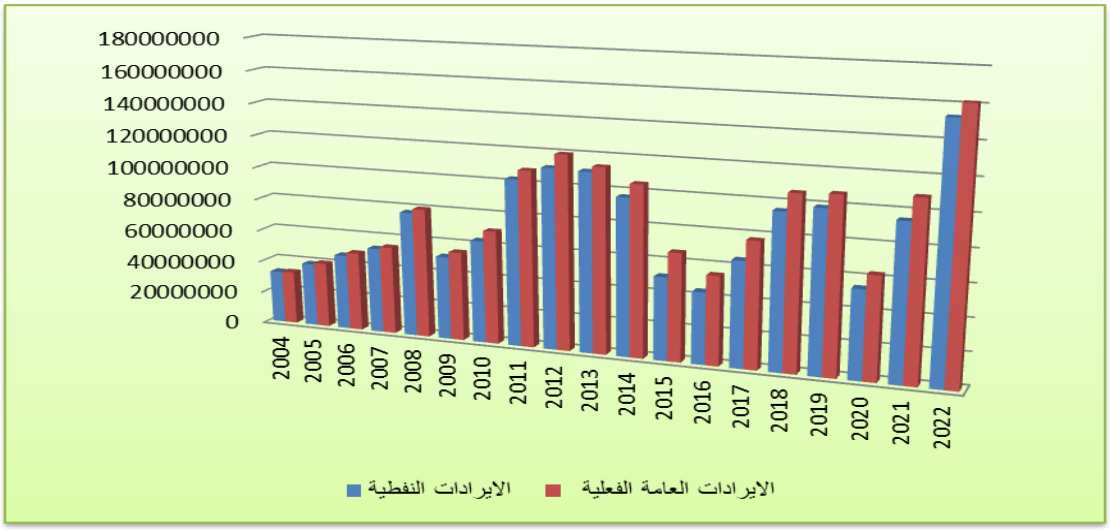

المصدر :- من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول رقم (1)

2- الايرادات الضريبية

يمكن توضيح تطور الإيرادات الضريبية في العراق للمدة(2004-2022) عن طريق جدول رقم (2)، يلحظ أن الإيرادات الضريبية قد ارتفعت عام2005 إلى (495282) م.د عن (2004)؛ إذ بلغت (159644) م.د بمعدل تغير سنوي بلغت (210%)، فيما ارتفعت "نسبة الإيرادات الضريبية من الإيرادات العامة" من (0%) في عام "2004" نحو (1%) في عام "(2005)"؛ وذلك بسبب "ارتفاع الإيرادات الضريبية بمقدار أكبر من ارتفاع الإيرادات العامة" ووجود حكومة عراقية بعد انتهاء مدة سلطة الائتلاف، واستمرت الإيرادات الضريبية بالارتفاع بمعدلات تغيّر موجبة حتى عام (2008)؛ إذ انخفضت قيمة الضرائب إلى (985837) مليون دينار بعد ما كانت (1228336) م.د عام (2007) وبمعدل "تغير سنوي سالب" بلغ (20- %)، بينما في عام (2009) قد حققت أعلى مستوى ضريبي؛ إذ وصلت إلى (3334809) مليون دينار، وقد

بلغ معدل التغير السنوي (238%)، وإن سبب هذا الارتفاع في الإيرادات الضريبية هو انخفاض في أسعار النفط الخام، ومن ثمَّ الإيرادات النفطية بفعل الأزمة المالية العالمية، وقد عوض قسم من هذا الانخفاض بواسطة رفع الضرائب، أمَّا في عام (2010) فقد انخفضت الإيرادات الضريبية إلى (1532438) مليون دينار بمعدل تغير سالب بلغ (54-%)؛ بسبب عودة "أسعار، النفط الخام" إلى الارتفاع، فتسبب في زيادة الواردات النفطية، وفي عام (2011) ارتفعت الإيرادات الضريبية إلى (1783593) مليون دينار، وبمعدل تغير سنوي بلغ (16%)، استمرت هذه الارتفاعات حتى عام (2014) التي وصلت إلى (1885127) مليون دينار بمعدل تغير سالب بلغ (34-%)، وانخفضت نسب "الإيرادات الضريبية من الإيرادات العامة" إلى (2%) عن عام (2013) بلغ (3%) ، ويعزى ذلك الى تدهور الأوضاع السياسية التي تعرض إليها البلد المتمثلة في دخول الجماعات الإرهابية إلى عدد من المحافظات العراقية . أمَّا الأعوام (2015 ، 2016، 2017) ارتفعت فيها الإيرادات الضريبية بعد عودة بعض المحافظات العراقية والقضاء على الجماعات الارهابية، وفرض قانون رسوم على المركبات؛ لغرض صيانة الشوارع رقم (40) لسنة (2015)، كما صدر قانون تعديل ضريبة الدخل رقم (48) لسنة لعام (2015)، وفي عام (2018) فقد انخفضت "الإيرادات الضريبية" إلى (5686211) م.د "بمعدل تغيّر سالب بلغ" (10-%)، ونسبة من الإيرادات العامة بلغ (5%)، وسبب انخفاض نسبة الايرادات الضريبية من الإيرادات العامة إلى عودة أسعار، النفط الخام إلى الارتفاع مما أدّى إلى زيادة الإيرادات النفطية، واستمرت هذه الانخفاضات حتى عام (2020)؛ إذ ارتفعت "الإيرادات" إلى (4718189) م.د عن عام (2019) (4014531) مليون دينار وبمعدل تغيّر سنوي بلغ (18%)، ارتفعت "نسبة الإيرادات الضريبية من الإيرادات العامة" (7%) عنه في (2019)، ويعزى ذلك إلى انخفاض ايرادات النفط ونسبتها من إجمالي الإيرادات وليس بسبب تزايد الإيرادات الضريبية.

أما في عام (2022) فقد انخفضت "الإيرادات الضريبية" إلى (3911397) م.د "بمعدل تغير سالب بلغ" (14-%)، ونسبة من الإيرادات العامة بلغ (2%)، وسبب عودة "أسعار، النفط الخام" إلى الارتفاع فتسبب في زيادة الواردات النفطية. (انظر الجدول 2، والشكل 2).

جدول (2)

السنوات	الايرادات الضريبية (1)	معدل التغيير % (2)	الايرادات العامة الفعلية (3)	معدل التغيير % (4)	نسبة الايرادات الضريبية من الايرادات العامة % (5)
2004	159644		32982739		0%
2005	495282	210%	40502890	23%	1%

1%	21%	49055545	19%	591229	2006
2%	11%	54599451	108%	1228336	2007
1%	47%	80252182	-20%	985837	2008
6%	-31%	55209353	238%	3334809	2009
2%	27%	70178223	-54%	1532438	2010
2%	55%	108807392	16%	1783593	2011
2%	10%	119817224	48%	2633357	2012
3%	-5%	113840076	9%	2876856	2013
2%	-7%	105364301	-34%	1885127	2014
3%	-37%	66470253	7%	2015010	2015
7%	-17%	54839219	92%	3861896	2016
8%	41%	77422173	63%	6298272	2017
5%	38%	106569834	-10%	5686211	2018
4%	1%	107566995	-29%	4014531	2019
7%	-41%	63199689	18%	4718189	2020
4%	73%	109081464	-4%	4536242	2021
2%	48%	161697437	-14%	3911397	2022

تطور الإيرادات الضريبية في العراق للمدة (2004-2022) (مليون دينار)

المصدر :- من عمل الباحثة بالاعتماد على

العمود (1)(3) بيانات البنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية لسنوات متعددة.

العمود (2,4,5) من عمل الباحثة.

شكل (2)

تطور الإيرادات الضريبية في العراق للمدة (2004-2022) (مليون دينار)

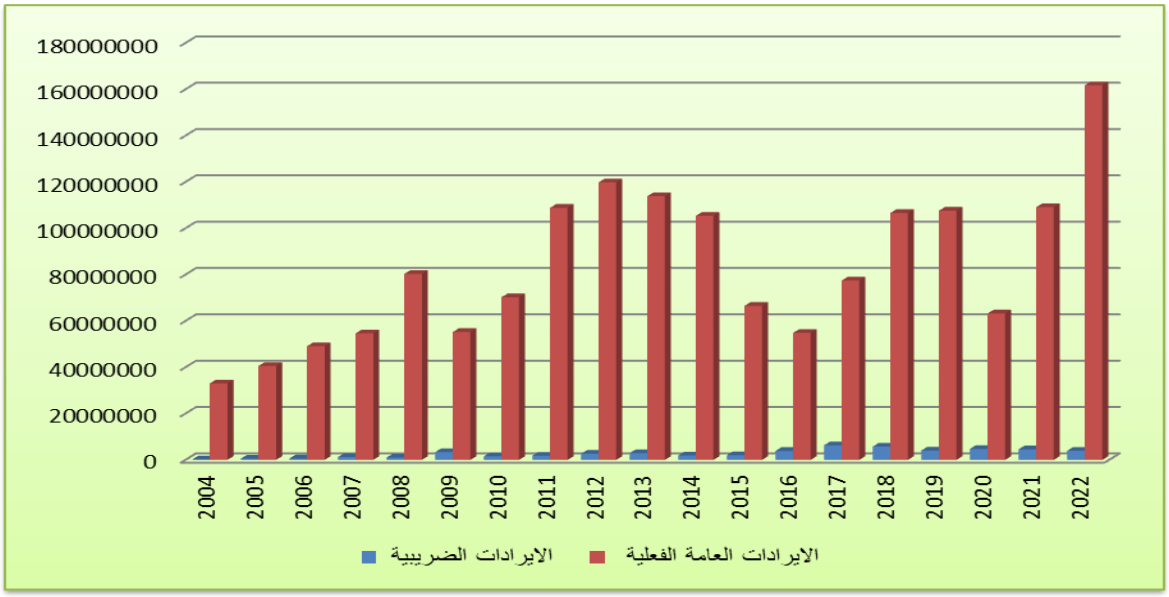

المصدر :- من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول رقم (2)

3- الإيرادات الأخرى

نقصد بها جميع مصادر الإيرادات العامة غير الإيرادات النفطية والضريبية وهي ("إيرادات أملاك الدولة، والرسوم، والمنح، وإيرادات أرباح القطاع العام، وخدمات الدوائر، والمساهمات الاجتماعية، والإيرادات الرأسمالية وغيرها") ((**طاقة،العزاوي،2007: 203**)) ، ويمكن توضيح تطور هذه الإيرادات في العراق للمدة (2004-2022) من خلال الجدول الآتي:

من الجدول (3) نلحظ ارتفاع الإيرادات الأخرى في عام (2005) (553658) م.د عن (2004) (197986) مليون دينار و"بمعدل تغير سنوي" بلغت (180%)، بينما ارتفعت نسبة "الإيرادات الأخرى من الإيرادات العامة" إلى (1%) عام (2005)؛ بسبب ارتفاع الإيرادات الأخرى بمعدل أكبر من ارتفاع الإيرادات العامة،

أما في عام (2007) انخفضت الإيرادات الأخرى نحو (216127) م.د "بمعدل تغير سنوي سالب بلغت" (86- %)، استمر هذا التذبذب أيضا في عام (2009)؛ إذ حققت انخفاض في "الإيرادات الأخرى" إلى (122194) م.د وبمعدل تغير سنوي سالب (93-%)، وانخفضت "نسبة ،الإيرادات الأخرى من الإيرادات، العامة" إلى (0%) عمّا كانت في عام 2008 ؛ إذ بلغ

(2%)، وفي عام (2010) عادت "الإيرادات الأخرى" للارتفاع إلى (5051617) مليون دينار ، وانخفضت إلى (3962037) عام (2011) وبمعدل تغير سالب (22-%) وبلغت نسبة اليرادات الاخرى من الايرادات العامة (4%)، وفي عام (2012) حققت الإيرادات الأخرى ارتفاعاً بلغ (5857701) مليون دينار، بمعدل تغيير بلغ (48%)، ارتفعت نسبة "الإيرادات الأخرى من الإيرادات العامة" إلى (5%) ، كما ارتفعت الإيرادات الأخرى في عامي (2014، 2015) التي وصلت إلى (13142622) مليون دينار وبمعدل تغيير سنوي بلغ (105%)، وارتفعت "نسبة الإيرادات الأخرى من الإيرادات العامة" إلى (20%) عن عام (2014)، بينما انخفضت الإيرادات الأخرى في عام (2016) إلى(6710260) مليون دينار بمعدل تغيير بلغ (49-%) وبنسبة من الإيرادات العامة بلغت (12%)، واستمرت هذه الانخفاضات حتى عام (2021) الذي بلغ (9274924) م.د وبمعدل بلغ (130%) وبنسبة من الايرادات الاخرى بلغ (9%)، أمّا في عام (2022) فقد عادت الإيرادات الأخرى إلى الانخفاض إلى (4162763) مليون دينار بمعدل تغير بلغ (55-%) وبنسبة من الإيرادات العامة بلغت (3%)، ويعزى ذلك إلى الأزمة الصحية، والاعتماد "على الإيرادات النفطية والضريبية" نوعاً ما، وعدم الاهتمام بـ "القطاعات المنتجة الأخرى كالقطاع الصناعي والزراعي، وغيرها من القطاعات" ، وكذلك الفساد "المالي والإداري" الذي يتعلق "بتقادم الأنظمة والقوانين" المستعملة في الحصول على الإيرادات الأخرى، وكذلك تذهب (الرسوم والايجارات) الى جهات (غير حكومية) مثل "الأوقاف الدينية" التي لم ترجعها الى خزانة الدولة. (أنظر الجدول 3، والشكل 3)

جدول (3)

تطور الإيرادات الأخرى في العراق للمدة (2004-2022) (مليون دينار)

السنوات	الإيرادات الاخرى (1)	معدل التغيير % (2)	الإيرادات العامة الفعلية (3)	معدل التغيير % (4)	نسبة الإيرادات الاخرى من الإيرادات العامة (5)
2004	197986		32982739		1%
2005	553658	180%	40502890	23%	1%
2006	1556273	181%	49055545	21%	3%
2007	216127	-86%	54599451	11%	0%

2%	47%	80252182	676%	1676902	2008
0%	-31%	55209353	-93%	122194	2009
7%	27%	70178223	4034%	5051617	2010
4%	55%	108807392	-22%	3962037	2011
5%	10%	119817224	48%	5857701	2012
0%	-5%	113840076	-95%	285678	2013
6%	-7%	105364301	2143%	6406764	2014
20%	-37%	66470253	105%	13142622	2015
12%	-17%	54839219	-49%	6710260	2016
8%	41%	77422173	-10%	6051972	2017
5%	38%	106569834	-13%	5263803	2018
4%	1%	107566995	-18%	4336146	2019
6%	-41%	63199689	-7%	4032986	2020
9%	73%	109081464	130%	9274924	2021
3%	48%	161697437	-55%	4162763	2022

المصدر :- من عمل الباحثة بالاعتماد على

العمود (1)(3) بيانات البنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية لسنوات متعددة.

العمود (2,4,5) من عمل الباحثة.

شكل (3)

تطور الإيرادات الأخرى في العراق للمدة (2004-2022) (مليون دينار)

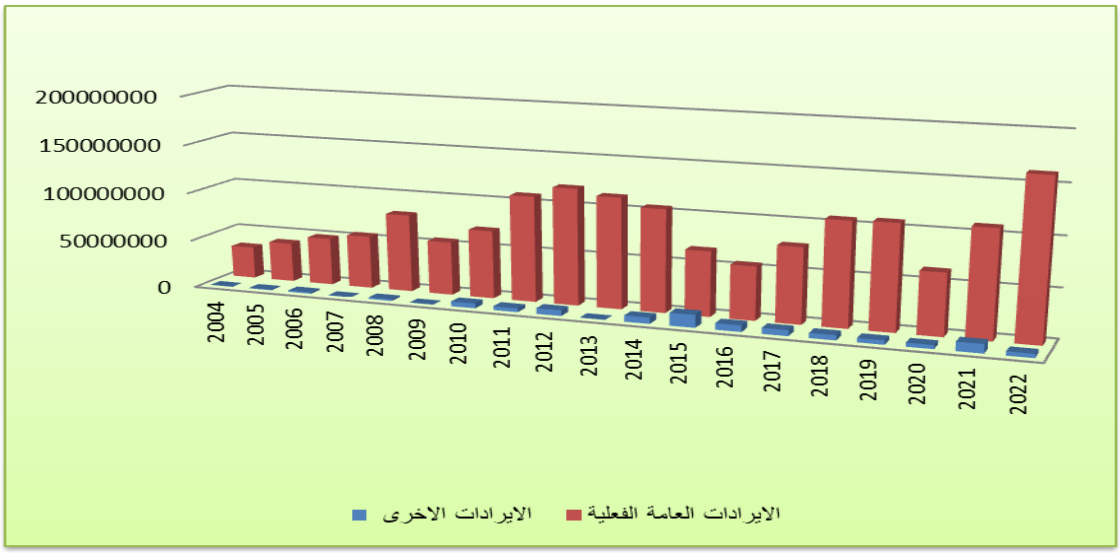

المصدر: - من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول رقم (3)

ثانياً: تحليل هيكل النفقات العامة

1- النفقات الجارية

يمكن توضيح تطور النفقات الجارية في العراق للمدة (2004-2022) من الجدول رقم (4) والشكل (4) أدناه:

نلحظ من الجدول (4)، انخفاض النفقات الجارية في عام (2005) (21803157) م.د عن (2004) (29102758) م.د وبمعدل تغيير سنوي بلغ (25-%)؛ بسبب انخفاض النفقات العامة بشكل عام، وانخفضت "نسبة النفقات الجارية من النفقات العامة" من (91%) عام (2004) إلى (83%) عام (2005).

اما في عام (2006) ارتفع الإنفاق الجاري إلى (32778999) م.د بمعدل تغيير سنوي (50%)، ويعزى ذلك الى زيادة في "النفقات الجارية" ("زيادة الإنفاق، العسكري") بفعل تدهور في الوضع الأمني في العراق، فيما ارتفعت نسبة النفقات الجارية من النفقات العامة إلى (84%)، وارتفعت النفقات الجارية بمعدلات تغيير موجبة في عام (2008)؛ إذ حققت (47522700) مليون دينار وبمعدل بلغ (52%) بالنسبة للموظفين؛ لأن سلم رواتب الموظفين الجديد عام (2008) هو سبب زيادة الانفاق العام عام (2008) بنسبة مساهمة بلغت (80%) من النفقات العامة، وسبب هذا الانخفاض هو "زيادة النفقات العامة بمعدل أكبر من الزيادة في النفقات الجارية" ولا سيما الرواتب والأجور.

فقد شهد عام (2009) انخفاض في "النفقات الجارية" إلى (42053620) مليون دينار عن عام (2008) وبمعدل تغيير سالب بلغت (12-%) ، نتيجة أزمة الرهن العقاري التي أثرت بانخفاض اسعار النفط العالمية، مما أثر على الانفاق العام، وأمَّا في عام (2010) فقد رجعت "النفقات الجارية" إلى الارتفاع نحو (54003334.2) م.د وبمعدل تغيير بلغ (28%)، فيما انخفضت "نسبة النفقات الجارية عن النفقات العامة" إلى (77%) ، واستمرت الارتفاعات في "النفقات الجارية" حتى عام (2014) ؛ اذ سجل انخفاض في النفقات الجارية بلغ (77986199) مليون دينار وبمعدل تغيير سالب بلغ (1-%)، فيما ارتفعت "نسبة النفقات الجارية من النفقات العامة" إلى (67%).

اما في عام (2019) قد عادت النفقات الجارية إلى الارتفاع إلى (87300933) مليون دينار بمعدل تغير بلغ (30%)، فيما انخفضت نسبة النفقات الجارية عن النفقات العامة إلى (78%). عما كانت عليه في عام (2018)، بسبب ارتفاع أغلب مكونات الإنفاق الجاري؛ ولاسيما النفقات الرأسمالية، والمستلزمات الخدمية، المستلزمات السلعية، وارتفعت أبواب الصرف الأخرى بنسب متفاوتة.

وفي عام (2020) شهدت النفقات الجارية انخفاضاً بلغ (72873538) مليون دينار، وبمعدل تغيير سالب (17-%) مشكلاً نسبة (96%) عن النفقات العامة؛ بسبب الانخفاض في أغلب مكونات الإنفاق الجاري؛ بسبب أزمة (كورونا)، وانخفاض أسعار النفط، وعدم إقرار موازنة 2020.

اما في عام (2022) قد سجلت النفقات الجارية ارتفاعا بلغ (104941091) مليون دينار بمعدل تغيير بلغ (17%)، فيما ارتفعت نسبة النفقات الجارية عن النفقات العامة إلى (90%)، عن عام (2021)، نتيجة زيادة الإيرادات المالية في العراق، وتعويض الانخفاض الجاري في عام (2021) التي نصّت عليه المادة (4) من قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية.

جدول (4)

تطور النفقات الجارية في العراق للمدة (2004-2022) (مليون دينار)

السنوات (1)	النفقات الجارية (2)	معدل التغيير % (3)	النفقات العامة الفعلية (4)	معدل التغيير % (4)	نسبة النفقات الجارية من لنفقات العامة % (5)
2004	29102758		32117491		91%
2005	21803157	-25%	26375175	-18%	83%
2006	32778999	50%	38806679	47%	84%

80%	1%	39031232	-4%	31308188.3	2007
80%	52%	59403375	52%	47522700	2008
80%	-12%	52567025	-12%	42053620	2009
77%	33%	70134201	28%	54003334.2	2010
77%	12%	78757666	13%	60925554	2011
72%	33%	105139576	24%	75788623	2012
66%	13%	119127556	4%	78746806	2013
67%	-3%	115937762	-1%	77986199	2014
74%	-39%	70397515	-34%	51832839	2015
68%	7%	75055865	-1%	51173428	2016
78%	1%	75490115	15%	59025709	2017
83%	7%	80873189	14%	67052700	2018
78%	38%	111723523	30%	87300933	2019
96%	-32%	76082443	-17%	72873538	2020
87%	35%	102849659	23%	89526686	2021
90%	14%	116959582	17%	104941091	2022

المصدر :- من عمل الباحثة بالاعتماد على

العمود (1)(3) بيانات البنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والأبحاث، النشرة الاحصائية السنوية لسنوات متعددة.

العمود (2,4,5) من عمل الباحثة.

شكل (4)

تطور النفقات الجارية في العراق للمدة (2004-2022) (مليون دينار)

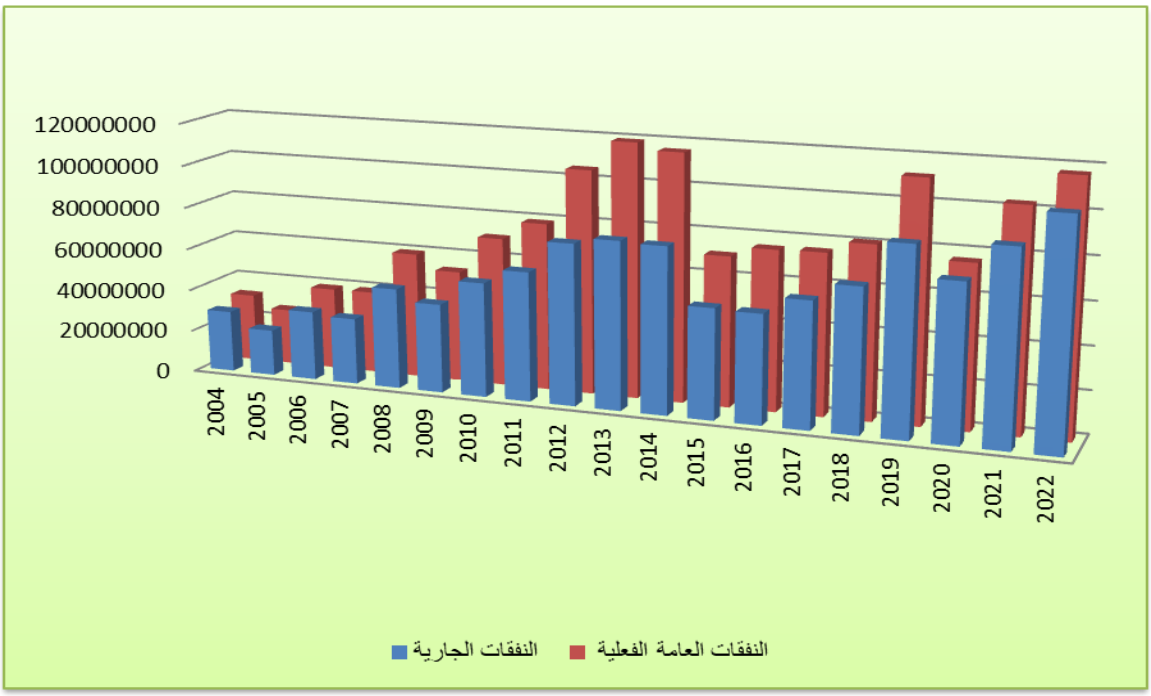

المصدر :- من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول رقم (4)

2- النفقات الاستثمارية

النفقات الاستثمارية: تعبر عن نشاط الدولة في صف التنمية الاقتصادية، والاجتماعية التي تهدف إلى تسريع "النمو الاقتصادي" عن طريق زيادة، "معدلات الانفاق الاستثماري"، هي تتمثل بشكل رئيس "تخصيصات" التي تعتمد، على تغطية "الإنفاق، الرأسمالي"، ومن الجانب المالي، والنفقات الاستثمارية لا تختلف، عن "النفقات، الرأسمالية" في الموازنة، الجارية إلا عن طريق طبيعة وحجم المشروعات التي تحتويها ((**القريشي، 2012: 402**)). وعن طريق الجدول رقم (5) يمكن توضيح تطور النفقات الاستثمارية في العراق للمدة (2004-2022):

نلحظ من الجدول (5) ارتفاع النفقات الاستثمارية عام 2005 بلغ (4572018) م.د عن عام (2004) (3014733) م.د وبمعدل تغيير سنوي (52%)، فيما ارتفعت "نسبة النفقات الاستثمارية من النفقات العامة" من (9%) عام (2004) إلى (17%) عام (2005)؛ بسبب ارتفاع "النفقات الاستثمارية بمقدار أكبر من ارتفاع النفقات العامة"، وأمَّا عام (2006) قد ارتفعت، "النفقات، الاستثمارية" إلى (6027680) م.د وبمعدل تغير بلغ (32%)، واستمر الارتفاع في "النفقات الاستثمارية" بمعدلات تغيير موجبة حتى عام (2009)؛ إذ سجل انخفاض في النفقات الاستثمارية بلغ (10513405) مليون

دينار عن عام (2008)، وسُجلَ(11880675) مليون دينار وبمعدل تغيير سالب بلغ (12-%)، في حين بلغت نسبة النفقات الاستثمارية من النفقات العامة (20%)، وهي النسبة نفسها عام (2008)، ويعزى ذلك الانخفاض في النفقات الاستثمارية إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية وانخفاض أسعار النفط في سوق النفط الدولية، وما خلفته من انخفاض في حصيلة الإيرادات العامة، مما انعكس بشكل سلبي على النفقات الاستثمارية، وفي عام (2010) قفد عادت "النفقات الاستثمارية" إلى الارتفاع بلغت (16130866) مليون دينار وبمعدل تغيير بلغ (53%)، فيما ارتفعت نسبة النفقات الاستثمارية من النفقات العامة إلى (23%) عما كانت عليه في عام (2009)، وذلك نتيجة توفر حالة من الاستقرار الأمني والسياسي، زيادة عن ارتفاع حجم الإيرادات العامة والناتجة عن ارتفاع أسعار النفط في سوق النفط الدولية، واستمرت الارتفاعات الى عام (2013)، وانخفضت عام (2014) النفقات الاستثمارية؛ إذ سجلت (24930767) مليون دينار وبمعدل تغيير سالب سجل (28-**%**)، ويعزى ذلك الانخفاض إلى الأزمة المزدوجة، وتوصيات صندوق النقد بالضغط على الإنفاق الاستثماري غير النفطي اللا مسوغ، ثم استمرت بالانخفاض حتى عام (2018)، وفي عام (2019) قد عاودت النفقات الاستثمارية الارتفاع ؛ إذ بلغت (24422590) مليون دينار وبمعدل تغيير نحو (77%)، فيما ارتفعت "نسبة النفقات الاستثمارية من النفقات العامة" إلى (22%) ، في حين سجل الإنفاق الاستثماري عام (2020) انخفاضاً ملحوظاً بلغت (3208905) مليون دينار وبنسبه (-87%)، مقابل (24422590) مليون دينار عام (2019)، في حين انخفضت نسبة النفقات الاستثمارية من النفقات العامة (4%)؛ بسبب تفشي وباء (كورونا)، وتوقف أغلب المشاريع، وتدني الإيرادات العامة؛ بسبب انهيار اسعار النفط عالمياً، مما أدى إلى تقليص النفقات العامة؛ ولاسيما الاستثمارية للقطاعات كلها، أمَّا في عام (2022) فقد سجل الانفاق الاستثماري انخفاضا ملحوظ بلغ (12018491) مليون دينار مقابل (13322973) م.د، وبمعدل تغيير سنوي (10-%) عام (2022)، وسبب هذا الانخفاض هو عدم إقرار الموازنة وتوقف العمل بالمشاريع الاستثمارية ذات نسب الإنجاز المنخفضة.

(أنظر الجدول 5، والشكل 5).

جدول (5)

تطور النفقات الاستثمارية في العراق للمدة (2004-2022) (مليون دينار)

السنوات	النفقات الاستثمارية (1)	معدل التغير % (2)	النفقات العامة الفعلية (3)	معدل التغير % (4)	نسبة النفقات الاستثمارية من النفقات العامة % (5)
2004	3014733	-	32117491	-	9%
2005	4572018	52%	26375175	-18%	17%

16%	47%	38806679	32%	6027680	2006
20%	1%	39031232	28%	7723043.7	2007
20%	52%	59403375	54%	11880675	2008
20%	-12%	52567025	-12%	10513405	2009
23%	33%	70134201	53%	16130866	2010
23%	12%	78757666	11%	17832113	2011
28%	33%	105139576	65%	29350952	2012
29%	13%	119127556	18%	34647000	2013
22%	-3%	115937762	-28%	24930767	2014
26%	-39%	70397515	-26%	18564676	2015
21%	7%	75055865	-14%	15894009	2016
22%	1%	75490115	4%	16464461	2017
17%	7%	80873189	-16%	13820333	2018
22%	38%	111723523	77%	24422590	2019
4%	-32%	76082443	-87%	3208905	2020
13%	35%	102849659	315%	13322973	2021
10%	14%	116959582	-10%	12018491	2022

المصدر :- من عمل الباحثة بالاعتماد على

العمود (1)(3) بيانات البنك المركزي العراقي، مديرية الإحصاء والأبحاث، النشرة الاحصائية السنوية لسنوات متعددة.

العمود (2,4,5) من عمل الباحثة

شكل (5)

تطور النفقات الاستثمارية في العراق للمدة (2004-2022) (مليون دينار)

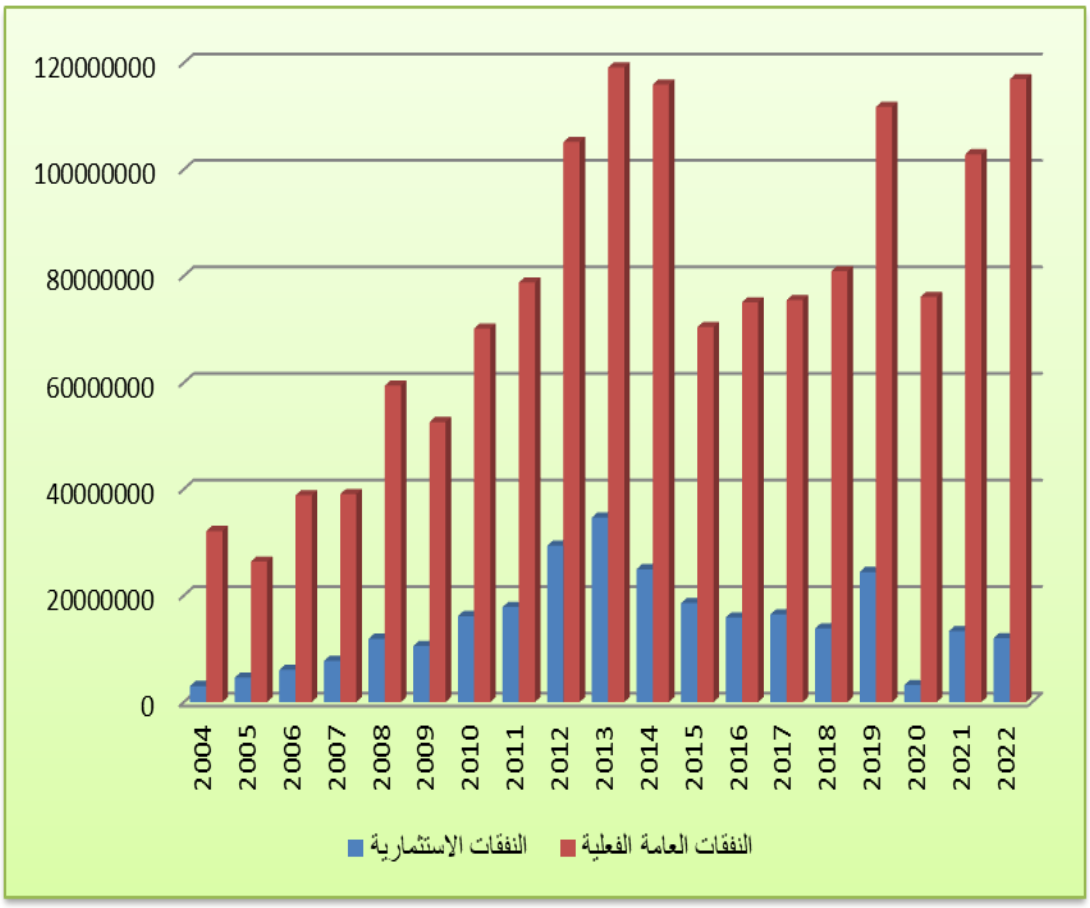

المصدر :- من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول رقم (5)

ثالثاً: صافي الموازنة

إنَّ الاقتصاد العراقي بعد عام (2003) بدأ حقبة جديدة؛ إذ شهدت، "العوائد النفطية" زيادات ملحوظه نتيجة رفع العقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة على البلد التي جعلته سابقاً يعاني الكثير من الأزمات الاقتصادية، ونتيجة زيادة تلك العوائد أدَّى إلى ارتفاع في "الإيرادات العامة" في وقت الإنفاق العام الذي كان فيه، وقد اعتمد على "النفقات الجارية" بشكل أساسي، وعند حدوث "زيادة في الإيرادات العامة، أكبر من النفقات، العامة" فإنّه يؤدي الى تحقيق فائض في الموازنة العامة.

نلحظ من الجدول (6) حققت الموازنة فائض في عام (2005) بلغ (14127715) م.د قياساً عن عام 2004؛ إذ بلغت (865248) م.د، واستمرت الموازنة في تحقيق فوائض مالية للسنوات التي تلت ولاسيما الأعوام (2010 -2011 -2012)، تسبب بزيادة مالية نتج عنها "فائض مالي في الموازنة العامة"، نتيجة هذا الفائض هو النمو المرتفع في الإيرادات العامة الذي قابله تغيير سالب في النفقات العامة.

فقد حققت الموازنة العامة فائض حقيقي خلال الاعوام (2004 - 2012)، وهذا يعود للتغييرات التي حصلت في الواقع الاقتصادي خلال تلك المدة والمتمثلة بارتفاع الإيرادات العامة؛ بسبب الارتفاع الذي حصل في أسعار النفط في الأسواق العالمية، وكذلك بسبب زيادة، صادرات النفطية إلى خارج البلد لأغراض التصدير.

أما الاعوام من (2013_ 2016) فقد شهدت "الموازنة العامة" حالة عجز؛ بسبب زيادة نفقات تجهيز معدات الحرب ضد المجاميع الارهابية، وتراجع مستويات الانتاج النفطية نتيجة الأوضاع الأمنية في أغلب محافظات العراق، وانخفاض أسعار النفط في "الأسواق العالمية"، و"التراجع الوظيفي" الكبير في مؤسسات الدولة.

أما عامي (2017،2018) عاودت الإيرادات العامة بالارتفاع؛ إذ بلغ الفائض (1932058، 25696645) م.د وعلى التوالي، ويعزى ذلك الى "زيادة معدل تغيير الإيرادات العامة عن النفقات"؛ بسبب الاستقرار الأمني للبلد، وتحسّن صادرات النفط؛ واتباع الدولة لسياسات التقشف الاقتصادي خلال تلك المدة.

شهدت الموازنة العامة عجزاً ماليّاً في عام (2020) بلغ (12882754-)، نتيجة "زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة" بسبب العجز المالي الذي يعاني منه البلد، نتيجة "التراجع الكبير في أسعار النفط في الأسواق العالمية"، وفي عام (2022) قد بلغ الفائض (44737855) م.د بسبب الزيادة في "معدل تغيير الإيرادات العامة عن النفقات العامة"؛ بسبب ارتفاع أسعار النفط ، واحتساب سعر أقل في قانون الموازنة العامة من السعر الذي سيباع فيه النفط في الأسواق العالمية.

(أنظر الجدول 6، والشكل 6)

جدول (6)

تطور صافي الموازنة في العراق للمدة (2004-2022) (مليون دينار)

السنوات	الايرادات العامة الفعلية (1)	النفقات العامة الفعلية (2)	صافي الموازنة (3)
2004	32982739	32117491	865248

14127715	26375175	40502890	2005
10248866	38806679	49055545	2006
15568219	39031232	54599451	2007
20848807	59403375	80252182	2008
2642328	52567025	55209353	2009
44022	70134201	70178223	2010
30049726	78757666	108807392	2011
14677648	105139576	119817224	2012
-5287480	119127556	113840076	2013
-10573461	115937762	105364301	2014
-3927262	70397515	66470253	2015
-20216646	75055865	54839219	2016
1932058	75490115	77422173	2017
25696645	80873189	106569834	2018
-4156528	111723523	107566995	2019
-12882754	76082443	63199689	2020
6231805	102849659	109081464	2021
44737855	116959582	161697437	2022

المصدر :- من عمل الباحثة بالاعتماد على

العمود (1)(2) (3) بيانات البنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والأبحاث، النشرة الاحصائية السنوية لسنوات متعددة.

شكل (6)

تطور صافي الموازنة في العراق للمدة (2004-2022) (مليون دينار)

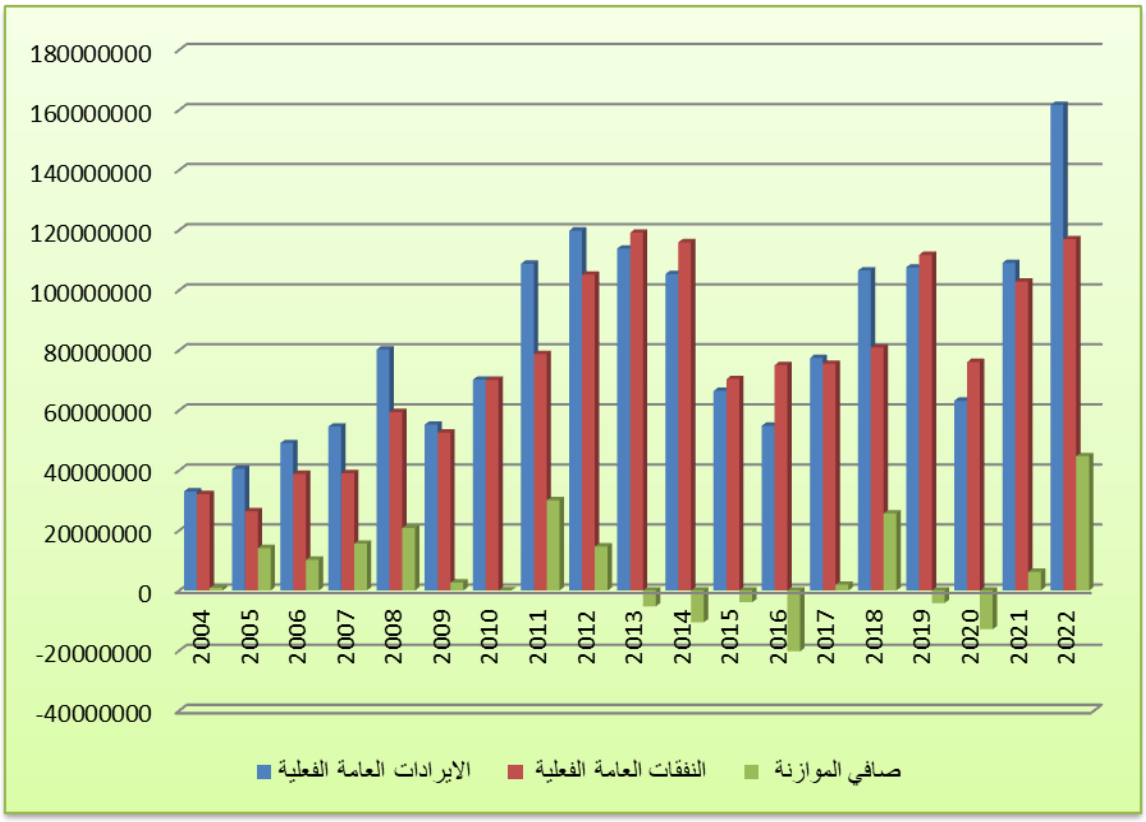

المصدر:- من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول رقم (6)

الاستنتاجات

1. تؤدي السياسة المالية في العراق دورا كبيراً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وأن الهدف من السياسة المالية هو تخفيف وطأة المشكلات الاجتماعية عن طريق زيادة النفقات التشغيلية، وإن فاعليتها تكون في مدى قدرتها على التأثير في النشاط الاقتصادي ومواجهة المشكلات الاقتصادية المختلفة عن طريق استخدام أدواتها المذكورة سابقاً.
2. ان النفقات العامة كانت السبب الرئيس في تفاقم عجز الموازنة العامة للدولة طول مدة البحث (2004-2022وأنَّ هذا العجز لم يكن لصالح عملية النمو الاقتصادي.

3. تعتمد "الحكومات، المتعاقبة" في العراق على ربط توجيهها الفكري، وميولها "بالسياسة المالية" التي زادت من تركيزها على "الاقتصاد الريعي"، (قطاع النفط)؛ لأنَّه القطاع المضمون والمجرب وذو العائد السريع في تمويل الإيرادات العامة والنفقات العامة.
4. تباطؤ في نمو الإيرادات العامة للموازنة لمواكبة نمو الإنفاق العام؛ بسبب ضعف مرونة الجهاز الضريبي، واتساع دائرة الاعفاءات الضريبية، والتهرب الضريبي، وتأثر الإيرادات النفطية التي تعدُّ المصدر الرئيس لتغييرات أسعار النفط والظروف الخارجية.
5. كان هنالك مجموعة من الأزمات الاقتصادية والسياسية التي مر بها العراق خلال المدة (2004-2022) التي أثرت بصورة سلبية عل القرار الاقتصادي في العراق.

التوصيات

1. الاهتمام بوضع خطط لتنويع الإيرادات العامة؛ ولاسيما القطاعات السلعية غير النفطية التي تزيد من القيم المضافة، وتزايد الدخل القومي، وبعث روح الاستقرار في الموازنة العامة، وبما يجعل الإنفاق مستقراً بمختلف القطاعات الاقتصادية، ويساعد على تحقيق الأهداف المطلوبة من هذا الإنفاق ، وأن زيادة الدخل سيؤدي إلى تحقيق حصيلة أكبر من الضريبة العامة.
2. العمل على إنجاز تقييم سنوي للأنفاق العام ومدى فاعليته في تحقيق الأهداف المرجوة منها، مع وضع أهداف معقولة وبمدد زمنية محدده؛ لتحقيق هذه الأهداف، وعدم المبالغ فيها، وبما يتلاءم مع القدرات المالية للاقتصاد العراقي.
3. اجراء اصلاح جذري للسياسة المالية في العراق، من خلال البحث عن مصادر أخرى لتمويل الموازنة العامة - وتنمية القطاعات غير النفطية- وتعزيز مساهمتها بالناتج المحلي، من أجل الحد من الاعتماد على "الصادرات، النفطية" بوصفها مصدراً رئيساً للنفقات، والعمل على تحديث النظام الضريبي، وفرض الضرائب والرسوم، وجعلها من أهم مصادر تمويل موازنة الدولة.
4. العمل على توجيه "السياسة، المالية" نحو، العناصر الأكثر تحفيزاً "للنمو الاقتصادي" من خلال عناصر "الإيرادات والنفقات والموازنة" على وفق اليات منسجمة، مع "السياسة النقدية".
5. العمل على الاستغلال الأمثل للموارد المالية للدولة، وتغيير نمط الموازنة العامة من موازنة تقليدية (موازنة البنود) إلى موازنة (البرامج والأداء)، وبما يسهم في تصحيح و هيكل الاقتصاد العراقي وتنوعه.

المصادر:

1 .الأخضر، لحسن دردوري، لقليطي، 2018، أساسيات المالية العامة، دار حُميثرا للنشر والترجمة، القاهرة.
2 .البنك المركزي العراقي، مديرية الإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية لسنوات متعددة.
3 .الحاج، طارق، 2009، المالية العامة، عمان، دار الصفاء للنشر والتوزيع.
4 .الحرتسي، حميد عبد الله، 2012، تطبيقات فنيات الضرائب بالنظام الجبائي، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان.
5 .الخطيب، أحمد زهير شامية، خالد، 1991، المالية العامة، عمان.

6 .الزبيدي، حسن لطيف، 2013، النظم الاقتصادية المقارنة، النجف الأشرف.

7 .زيني، عبد الحسين، 1985، الحسابات القومية، بغداد، مطبعة جامعة بغداد، ط1.

8 .طاقة، محمد، والعزاوي، هدى، 2007، اقتصاديات المالية العامة، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1.

9 .عبد الحميد، عبد المطلب، 2010، اقتصاديات المالية العامة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة.

10 .عبد الحميد، عبد الوهاب الأمين، زكريا، 1983، مبادئ الاقتصاد الجزء الثاني: الاقتصاد الكلي، ط1، دار المعرفة، الكويت.

11 .العلي، عادل فليح، 2007، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.

12. عمارة، رانيا محمود، 2015، المالية العامة: الإيرادات العامة، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، الجيزة.

13 .العمري، هشام، محمد صفوت، 1988، المالية العامة والسياسة المالية، ج2، ط2، بغداد.

14 .عواد، فتحي أحمد ذياب، 2013، اقتصاديات المالية العامة، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان.

15 .العيساوي، محمود حسين، والوادي، كاظم جاسم، 2007، الاقتصاد الكلي: تحليل نظري وتطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.

16 .القريشي، هناء علي، حسين، 2012، "دراسة تحليلية لأسباب عجز الموازنة العامة للدولة في العراق"، مجلة الإدارة والاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، المجلد الثاني، العدد 93.

16 .القريشي، هناء علي، حسين، 2012، "دراسة تحليلية لأسباب عجز الموازنة العامة للدولة في العراق"، الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 35.

17 .فوزي، عبد المنعم، 2000، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.

18 .ناشد، سوزي عدلي، 2003، المالية العامة: النفقات العامة – الإيرادات العامة – الميزانية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، الإسكندرية.

19. وجدي، حسين، 1988، المالية الحكومية والاقتصاد العام، الإسكندرية

20. وزارة التخطيط، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، تقييم السياسة المالية في العراق، 2019، الجزء 1.

21 .يونس، منى، 2015، الاقتصاد الكلي، عمان، دار المجد للنشر.